الوحدة التدريبية رقم (4)

دور مؤسسات التمويل غير المصرفية

في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وآليات عمل مؤسسات ضمان القروض

4. دور مؤسسات التمويل غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآليات عمل مؤسسات ضمان القروض

مقدمة

تعتبر المؤسسات التمويلية غير المصرفية الحكومية وغير الحكومية رديفاً للمؤسسات المصرفية حيث تقدم منتجاتها وخدماتها لفئات تختلف عن الفئات التي تستهدفها المؤسسات المصرفية، إلا أن ثمة قيود تشريعية او إجرائية تحد من تنوع منتجاتها التمويلية بشكل يلاءم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع المؤسسات المصرفية. تقسم هذه المؤسسات إلى أربع مجموعات رئيسية تشمل: شركات تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الحكومية والدولية، وشركات التسهيلات التجارية وشركات التأجير التمويلي (وقد تختلف التسميات من دولة عربية إلى أخرى) . ويعتمد تعامل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات التمويلية غير المصرفية على عدد من العوامل أهمها:

- مدى معرفة المشروعات بوجود هذه المؤسسات وفروعها
- مدى معرفتهم بالمنتجات التمويلية التي تقدمها هذه المؤسسات
- مستوى معرفتهم بشروط الإقراض
- مدى ملائمة المنتجات التي تقدمها هذه المؤسسات لاحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- قدرة المشروعات على تحقيق شروط الإقراض المطلوبة
- جهود هذه المؤسسات في استهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والوصول إليها .

تهدف هذه الوحدة إلى عرض كافة الأبعاد والموضوعات التي تتعلق بدور مؤسسات التمويل غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك بيان آليات عمل مؤسسات ضمان مخاطر الائتمان من أجل التقليل من المشاكل التمويلية لهذه المشروعات.

4.1 مؤسسات التمويل غير المصرفية والمؤسسات المتخصصة:

جاء إنشاء المؤسسات غير المصرفية والمؤسسات الإقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي الوقت الذي تركز فيه البنوك نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح السريع. وعليه، كان لا بد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية،

وذلك وفقاً لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، وذلك في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هي معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل مؤسسات الإقراض المتخصصة؟

يؤدي تدخل الدولة في أي مؤسسة إقراض، إلى خلق فكرة لدى المقترضين بأن الدولة هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض واستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقاً عند الحصول عليها، ويحاولون عدم الالتزام بالتسديد، أو عدم اعتبارها التزاماً مالياً يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة.

ولا بد هنا من التذكير بأن إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة جاء محاولة لسد جزء من الفجوة التمويلية، وتوفير التمويل لكل قطاع من القطاعات بصورة متخصصة، فهدف هذه المؤسسات منذ إنشائها كان محاولة تصحيح سوق الائتمان، غير أنها لم تتمكن من تجنب مخاطر المجازفة في تقديم القروض، وهذا الجزء من المجازفة تمكنت البنوك التجارية من تجاوزه بوضعها الضمانات كعائق أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن القول بشكل عام أن أي نشاط تمويلي تمارسه أي مؤسسة – بغض النظر عن طبيعتها – لا بد أن تعترض مسيرته بعض المعوقات، وتتنوع هذه المعوقات بتنوع الجهات المقرضة، فإذا كانت بنكاً تجارياً تتمثل المعوقات في صعوبة توفير المقترض للضمانات اللازمة للحصول على التمويل. وإذا كانت المؤسسة المقرضة (الممولة) متخصصة تتمثل المعوقات في عدم الالتزام بالغاية الحقيقية من الحصول على القرض أو في عدم الالتزام بالتسديد. وإذا كانت الجهة المقرضة جهة حكومية فإن المقترض يتعامل مع القرض على أنه معونة أو دعم ليس من الضروري تسديده. وتختلف المعوقات من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من وجهة نظر القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فالمعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل هي:

1. افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروعات، وينجم ذلك في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.
2. عدم توافر الضمانات الكافية وبالحد الأدنى المطلوب.
3. افتقار صاحب المشروع الصغير أو المتوسط للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية (الثقافة الائتمانية).

أما المعوقات والمشكلات التمويلية **من وجهة نظر القائمين على المشروعات** (جانب الطلب) فتشمل المعوقات التالية التي توصلت إليها إحدى الدراسات المتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، والتي يمكن أن تنطبق في معظمها على باقي الدول العربية.

1. ارتفاع تكلفة التمويل (المباشرة وغير المباشرة)
2. تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع ، وذلك عند غياب الثقة فيه، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات وخاصة في الدول النامية.

3. عوائق دينية (الربا...)
4. شروط الإقراض في هذه المؤسسات صعبة
5. سعر الفائدة مرتفع

6. التخوف من عدم القدرة على السداد
7. تفضيل الاقتراض من البنوك
8. عدم توفر رأس مال شخصي للمشاركة في المشروع

9. تفضيل الاقتراض من مصادر الإقراض غير الرسمي
10. عدم انتشار هذه المؤسسات في المنطقة
11. لا يستطيع المشروع توفير الضمانات التي تطلبها هذه المؤسسات
12. عوائق اجتماعية
13. العلاقة مع هذه المؤسسات غير جيدة
14. عدم موافقة ولي الأمر

كيف تفسر هذه العبارة؟؟

"لم يحصل من أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مدينة الأحمدي على قرض من الشركة الكويتية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو لم تمنح الشركة الكويتية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قروض لأي من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدينة الأحمدي!!!

وفي هذا الصدد، نرى من الضروري أن نشير إلى أن مستوى الثقافة العامة والثقافة الائتمانية لدى صاحب المشروع الصغير أو المتوسط تؤثر في دخوله إلى سوق الائتمان بأنواعه المختلفة، فكيف لشخص ما أن يقترض من مؤسسة تمويل معينة إذا كان في الأصل لا يعرفها "عدم الوصول إلى مصدر التمويل"؟!. وللتأكيد على هذا الأمر، نورد نتائج لدراسة تم خلالها استعراض مدى معرفة المستجيبين من الرياديين ببعض مؤسسات التمويل في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك على سبيل المثال.

تذكر أهمية الوصول إلى مصادر التمويل كخطوة أولى للحصول على التمويل

تطبيق عملي: التوزيع النسبي للمشروعات حسب معرفتها بالمؤسسات التمويلية غير المصرفية - الأردن			
شركات تمويل المشروعات الصغيرة	يعرفها	تعامل معها	لا اعرفها
1. صندوق المرأة	57.7	2	40.3
2. الشركة الأردنية لتمويل المشروعات الصغيرة	44	9.7	46.3
3. الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة	41.7	0.7	57.7
4. شركة الأمين لتمويل المشروعات الصغيرة	37	1	62
5. البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة	36	0.7	63.3
6. شركة الشرق الأوسط لتمويل المشروعات الصغيرة	33	1	66
7. مؤسسة فنكا	29	1	70
المؤسسات الحكومية والدولية	يعرفها	تعامل معها	لا اعرفها
8. صندوق التنمية والتشغيل	58.3	0.7	41
9. مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري	47.3	1	51.7
10. صندوق الأيتام	45.7	0.7	53.7
11. وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين	44.7	0.3	55
12. مؤسسة الإقراض الزراعي	44.3	1	54.7
13. مؤسسة نور الحسين	44.3	0.3	55.3
14. الصندوق الأردني الهاشمي	43	1.3	55.7
15. الاتحاد العامة للجمعيات الخيرية	36.3	0.7	63
شركات التسهيلات التجارية	يعرفها	تعامل معها	لا اعرفها
16. شركة التسهيلات التجارية	40.7	0.3	59
17. شركة القمة للشراء والبيع بالأقساط	31	0	69
18. شركة الأولى للتمويل	28	1	71
19. شركة بندار للتجارة والاستثمار	22.7	0.7	76.7
20. الإسراء للتمويل	21.7	1.3	77

تطبيق عملي: التوزيع النسبي للمشروعات حسب معرفتها بالمؤسسات التمويلية غير المصرفية - الأردن			
شركات التأجير التمويلي	يعرفها	تعامل معها	لا اعرفها
21. الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي	30	0.3	69.7
22. التسهيلات الأردنية للتأجير التمويلي	28.7	0.7	70.7
23. الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي	26.3	1	72.7
24. الأهلي للتأجير التمويلي	25.3	0	74.7
25. تمكين للتأجير التمويلي	22	0.7	77.3
26. العربية للتأجير التمويلي	20	1	79

صندوق المرأة
WOMAN'S FUND

الوطني
لتمويل المشاريع الصغيرة
NATIONAL MICROFINANCE BANK

ريادة
صندوق التنمية و التشغيل

الشركة المتكاملة للتأجير التمويلي
Comprehensive Leasing Co.

شركة التسهيلات التجارية الأردنية م.ع.م.
Jordan Trade Facilities Company PLC

من النسب السابقة نستطيع تقدير مستوى الوصول إلى المؤسسات غير المصرفية أو المؤسسات المتخصصة. وفي ذات الدراسة تم استقراء آراء المستجيبين حول أسباب عد التقدم للحصول على تمويل من مؤسسات التمويل غير المصرفية، فكانت الأسباب ما يلي:

تطبيق عملي: معوقات التعامل مع المؤسسات المالية غير المصرفية - الأردن	
العائق	المتوسط
1. عوائق دينية (الربا...)	0.52
2. شروط الإقراض في هذه المؤسسات صعبة	0.48
3. تكلفة القرض مرتفعة	0.47
4. سعر الفائدة مرتفع	0.45
5. التخوف من عدم القدرة على السداد	0.42
6. أفضل الاقتراض من البنوك	0.37
7. عدم توفر رأس مال شخصي للمشاركة في المشروع	0.35
8. أفضل الاقتراض من مصادر الإقراض غير الرسمي	0.32
9. عدم انتشار هذه المؤسسات في المنطقة	0.31
10. لا يستطيع المشروع توفير الضمانات التي تطلبها هذه المؤسسات	0.29
11. عدم وجود حاجة للاقتراض	0.18
12. عوائق اجتماعية	0.13
13. العلاقة مع هذه المؤسسات غير جيدة	0.13
14. عدم موافقة ولي الأمر	0.09
تم إعطاء "1" في حالة الإجابة نعم و"0" في حالة الإجابة "لا"	

في الوقت الذي قد يكون جانب الطلب هو السبب في ضعف المشاركة في سوق الائتمان، قد يكون جانب العرض هو سبب عدم الحصول على التمويل وسبب عدم اكتمال عملية الاقتراض من المؤسسات غير المصرفية. وفيما يلي أهم أسباب رفض طلبات بعض أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تطبيق عملي: أسباب رفض طلبات القروض من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية - الأردن	
الأسباب	المتوسط
1. لم تقتنع مؤسسة الإقراض بقدرة المشروع على السداد	0.39
2. لست ضمن الفئة التي تستهدفها المؤسسة	0.38
3. عدم تقديمك الضمانات المطلوبة والكافية	0.38
4. عدم وجود رخصة للمنشأة الذي تنوي تمويلها	0.30
5. سجل الإقراض الخاص بك غير جيد	0.25
6. عدم وجود تعامل سابق مع المؤسسة	0.25
7. عدم تحقيق الشروط الأساسية	0.24
8. عدم وجود رأس مال خاص للمساهمة في المشروع	0.22
9. عدم موافقة ولي الأمر على فكرة الاقتراض	0.15
تم إعطاء "1" في حالة الإجابة نعم و"0" في حالة الإجابة "لا"	

والسؤال هنا...كيف نقلل الفجوة بين طرفي سوق الائتمان أي بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة ومؤسسات التمويل؟ مسئولية من؟

4.2 آليات تيسير عملية الوصول إلى مصادر التمويل والحصول على التمويل

تشير الكثير من الدراسات المتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الكثير من الإجراءات والآليات والعوامل التي من شأنها زيادة مستوى الوصول إلى مصادر التمويل والحصول على التمويل. وتشمل هذه العوامل ما يلي:

1. المرونة في تحديد الضمانات المطلوبة بما يتلاءم مع طبيعة المشروعات
2. وضع سعر فائدة مقبول يراعي اختلاف مستويات الملاءة الائتمانية بين المشروعات
3. تبسيط إجراءات الحصول على التمويل وعدد الوثائق المطلوبة وتقليل تكلفته
4. أن كون فترة الانتظار للحصول على القرار الائتماني قصيرة
5. توفر منتجات تمويلية تراعي الوازع الديني

6. توفر منتجات تمويلية تراعي كافة الاحتياجات وتتلاءم مع طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

7. مرونة في تحديد سقف الائتمان مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي للمشروع وقدرته على السداد

8. سياسات ائتمانية تراعي طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

9. مرونة في تحديد فترة السداد بحيث تراعي طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

10. مرونة في تحديد فترة السماح بحيث تراعي طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

11. مرونة في تحديد قيمة القسط الشهري بحيث يتلاءم مع طبيعة المشروعات وتدفقاتها النقدية

12. متابعة الفئات المستهدفة وتغير احتياجاتهم التمويلية من أجل إيجاد منتجات تلاءم احتياجاتهم المتغيرة

13. انتشار مؤسسات التمويل في المناطق والقطاعات المستهدفة

14. الأخذ بعين الاعتبار وجود فروق كبيرة بين المشروعات بأحجامها المختلفة (حجم السوق، حجم المشروع، الأرباح)

15. وجود مؤسسة تمويلية أو أكثر متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

16. معرفة جميع مصادر التمويل المتوفرة بشكل يمكن من المفاضلة بينها

17. الوصول إلى الفئات المستهدفة في مكان عملها

18. حملات توعية بمصادر التمويل المختلفة

19. توفر مستوى متقدم من الموضوعية والشفافية عند تقييم الملاءة الائتمانية للمشروع

20. وجود بيئة تشريعية وقانونية محفزة لكلا الطرفين

21. وجود مكاتب مرخصة تعمل كوسيط بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصناعية لتسهيل عملية الاقتراض.

22. دور أكبر لمؤسسات ضمان القروض

23. دور أكبر لغرف الصناعة وغرف التجارة ومنظمات الأعمال.

تطبيق عملي: الترتيب التنازلي لأهم العوامل التي تساعد في الوصول إلى مصادر التمويل والحصول على التمويل اللازم - الأردن	
البيان	المتوسط
1. المرونة في تحديد الضمانات المطلوبة بما يتلاءم مع طبيعة المشروعات	0.86
2. الأخذ بعين الاعتبار وجود فروق بين فروع الصناعات المختلفة (حجم السوق، المشروع، والأرباح)	0.55
3. سعر فائدة مقبول يراعي اختلاف مستويات الملاءة الائتمانية بين المشروعات	0.54
4. مرونة في تحديد سقف الائتمان مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي للمنشأة وقدرتها على السداد	0.54
5. مرونة في تحديد فترة السداد بحيث تراعي طبيعة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	0.54
6. مرونة في تحديد فترة السماح بحيث تراعي طبيعة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	0.53
7. وجود مؤسسة تمويلية متخصصة في تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	0.52
8. سياسات ائتمانية تراعي طبيعة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	0.51
9. مرونة في تحديد قيمة القسط الشهري بحيث يتلاءم مع طبيعة المشروعات وتدفقاتها النقدية	0.51
10. انتشار مؤسسات التمويل في المناطق الصناعية المستهدفة	0.51
11. توفر مستوى متقدم من الموضوعية والشفافية عند تقييم الملاءة الائتمانية للمنشأة	0.51
12. تبسيط إجراءات الحصول على التمويل وعدد الوثائق المطلوبة وتقليل تكلفته	0.51
13. وجود مكاتب مرخصة تعمل كوسيط بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصناعية	0.51
14. حملات توعية بمصادر التمويل المختلفة	0.50
15. معرفة جميع مصادر التمويل المتوفرة بشكل يمكن من المفاضلة بينها	0.50
16. توفر منتجات تمويلية تراعي الوازع الديني	0.49
17. توفر منتجات تمويلية تراعي كافة الاحتياجات وتتلاءم مع طبيعة المشروعات الصناعية	0.49
18. وجود بيئة تشريعية وقانونية محفزة لكلا الطرفين	0.47
19. أن تكون فترة الانتظار للحصول على القرار الائتماني قصيرة	0.47
20. الوصول إلى الفئات المستهدفة في مكان عملها	0.47
21. متابعة الفئات المستهدفة وتغير احتياجاتهم التمويلية	0.45
22. دور أكبر للشركة الأردنية لضمان القروض	0.34
تم إعطاء "1" في حالة الإجابة نعم و"0" في حالة الإجابة "لا"	

ولكن، ما هي العوامل والمهام التي يمكن أن تقوم بها غرف الصناعة والتجارة ومنظمات الأعمال من أجل المساعدة في حل مشكلة التمويل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ تشمل هذه المهام ما يلي :

1. تقديم خدمات تدريب حول آليات الحصول على التمويل
2. التشبيك بكافة أشكاله وأساليبه
3. تقديم خدمات استشارية تساعد المشروعات في التقدم للحصول على التمويل
4. التفاوض مع مؤسسات التمويل للحصول على عروض مغرية
5. تعريف مؤسسات التمويل باحتياجات المشروعات التمويلية وبشكل مستمر

6. القيام بالجهود اللازمة لتسهيل عملية الوصول والحصول على التمويل
7. تنفيذ حملات تثقيفية وتعريفية بهدف زيادة الوعي والمعرفة بمصادر التمويل ومنتجاتها
8. تنظيم لقاءات مباشرة وورش عمل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل
9. إعداد دراسات حول الموضوع
10. وجود وحدة متخصصة بموضوع التمويل

المبادرة العربية لدعم التمويل متناهي الصغر: مبادرة احب السمو أمير دلة الكويت

في إطار العمل العربي المشترك لدعم وتطوير قطاع التمويل الأصغر، أقرت القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي انعقدت في الكويت خلال الفترة 20 - 19 يناير 2009، إنشاء حساب خاص من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وإسناد مهام إدارة هذا الحساب إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويبلغ رأس مال هذا الصندوق نحو 2 مليار دولار، تم حتى الآن تحصيل 1.7 مليار دولار كمساهمات من الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق. وتتمثل الأهداف الرئيسية للحساب الخاص إلى الإسهام في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أسس تنموية استثمارية، والسعي إلى تشجيع تدفق رأس المال الخاص سواء من داخل البلدان العربية أو من خارجها لتمويل هذه المشروعات، والمساعدة في تطوير ودعم قدرات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم العون الفني والاستشاري المناسبين. ويقدَّم التمويل، مباشرة أو من خلال مؤسسات تمويل وسيطة، للمشروعات والمنشآت المؤهلة التي تلبّي الاحتياجات في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتعطى الأفضلية في التمويل للمشروعات التي تساهم في توفير فرص عمل، كما يقدم التمويل أيضاً، مباشرة أو من خلال مؤسسات التمويل الوسيطة، للبرامج والمؤسسات القائمة والمنشأة لأغراض ضمان مخاطر الائتمان المقدم لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل آليات التمويل القروض وخطوط الائتمان والمساهمة في رأس المال والإجارة والمرابحة والضمان. وتضمنت القروض التي تم توقيعها والموافقة عليها تقديم قرض قيمته 5 ملايين دولار لبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة "أجفند" للمساهمة في توسيع أنشطة شبكة بنوك الفقراء في كل من اليمن ومصر والأردن والبحرين، وتقديم قرض بمبلغ 500 مليون دولار لمجموعة البنك الشعبي في المغرب، وبمبلغ 20 مليون دولار لصندوق الإبداع والتنمية في موريتانيا، وقروض بقيمة 30 مليون دولار لكل من صندوق التنمية والتشغيل في الأردن، وبنك البحرين للتنمية في البحرين، وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، للمساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول.

3.4 مشكلة نقص المعلومات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المعلومات من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية والفنية بشكل عقلاني ورشيد . وقد تكون المعلومات التي تحتاجها هذه المشروعات تتعلق بمتغيرات كلية أو متغيرات جزئية. ويمكن أن نجمل أهم المعلومات والبيانات بما يلي:

1 . معلومات حول مصادر التمويل المختلفة وأنواع المنتجات التمويلية.
2 . معلومات حول الأسواق المحلية والخارجية والفرص الاستثمارية المتاحة
3 . معلومات حول مصادر خدمات الدعم الفني وأنواع هذه الخدمات
4 . معلومات حول حجم السوق والأسعار والمنافسين
5 . معلومات حول الأداء الاقتصادي العام وتأثيره على أداء المشروع.

إن عدم توفر المعلومات أو نقص هذه المعلومات عن المستوى المطلوب يؤثر في اتخاذ القرارات ومن مدى استفادة المؤسسات من هذه المعلومات في كافة الجوانب. إن نقص المعلومات المتوفرة لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ينجم عن عدد من الأسباب أهمها:

1 . خصائص مدير المشروع أو صاحبها
2 . قدرة إدارة المشروع في الوصول إلى مصادر المعلومات
3 . قدرة إدارة المشروع على الحصول على المعومات.

إن حصول المشروعات على المعلومات المطلوبة يعتمد على عوامل عديدة تتعلق بجانب الطلب على هذه المعلومات وجانب العرض ومن أهمها:

1 . تحديد المعلومات المطلوبة
2 . معرفة المصادر المتاحة لهذه المعلومات
3 . الوصول إلى مصادر المعلومات
4 . معرفة آلية الحصول على المعلومات
5 . معرفة التكلفة
6 . سلامة إجراءات الحصول على المعلومة.

تطبيق عملي: الترتيب التنازلي لأهم معوقات الوصول إلى المعلومات من وجهة نظر أصحاب المشروعات - الأردن	
السبب	المتوسط
1 . صعوبة تحديد المصدر الصحيح للمعلومات	0.93
2 . عدم وجود قاعدة بيانات جاهزة يمكن اللجوء إليها في غرف الصناعة	0.84
3 . عدم وجود وحدة متخصصة بشؤون المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	0.78
4 . لا يوجد جهة معينة تعمل على تحديث المعلومات	0.80
5 . الاعتماد على البيانات غير الرسمية	0.71
6 . المعلومات المتوفرة غير قابله للاستخدام وتحتاج إلى ترتيب وتصنيف	0.78
7 . ندرة المعلومات المتعلقة بالسوق	0.70
8 . التكلفة مرتفعة	0.75
9 . اقتصار الحصول على المعلومة على فئة معينة	0.63
تم حساب المتوسط من إجابات السؤال رقم 5.15 حيث أعطي قيمة "1" في حالة الإجابة بنعم وقيمة "0" بلا	

تجارب عربية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المؤسسات غير المصرفية ومؤسسات التمويل المتخصصة

الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة – الكويت

/http://www.kspdc.com

الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة

http://www.icfsme.com/ar

شركة الرائد للمشاريع –الكويت

http://alraeda.net/Pages.aspx?id=5

مؤسسة الأمل لتنمية المشروعات الصغيرة –مصر

/http://www.egyhope.net

شركة الأمين لتمويل المشاريع الصغيرة – الاردن

http://alameenjo.com/en/about-us.html

مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة : السعودية

1. البنك السعودي للتسليف والادخار ، يقدم تمويل ، إرشاد ، تدريب ، http://www.scb.gov.sa
2. صندوق المئوية، يقدم التمويل، الإرشاد، تسهيل الإجراءات، التدريب، الخدمات البنكية، التسويق، تسهيلات شراء اللوازم، http://www.tcf.org.sa
3. برنامج باب رزق جميل ، يقدم تمويل ، تدريب ، متابعة ، http://www.babrizqjameel.com
4. برنامج كفالة (بنك التنمية الصناعي)، يقدم التمويل عن طريق الكفالة لدى البنوك، التدريب ، http://www.sidf.gov.sa
5. معهد الأمير سلمان لريادة الأعمال ، يقدم تمويل، دورات ، ورش عمل ، متابعة ، http://www.en-center.org
6. معهد ريادة الأعمال الوطني ، يقدم تدريب ، تأهيل ، توجيه، إرشاد ، http://www.riyadah.com.sa
7. الهيئة العامة للسياحة والآثار ، تقدم دعم مشاريع سياحية ، ورش عمل ، http://www.scta.gov.sa
8. الصندوق الخيري الوطني، يقدم قروض صغيرة للأفراد ضمن برنامج إقراض المشاريع الصغيرة ، http://www.ncf.org.sa
9. صندوق التنمية الزراعية، يقدم تمويل مشاريع زراعية ، adf.gov.sa
10. برامج البنك الأهلي لخدمة المجتمع، يقدم دعم ، تطوير ، دورات وورش عمل ، http://goo.gl/JpfFZ
11. صندوق تنمية الموارد البشرية، يقدم دعم مادي للرواتب لصاحب المشروع والموظفين السعوديين ، www.hrdf.org.sa
12. مراكز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بكل الغرف التجارية بالمملكة، تقدم التنسيق، تسهيل التمويل، المعلومات، http://goo.gl/t8bfR
13. برنامج المنافسة الوطنية (مركز الأمير سلطان بن عبد العزيز للعلوم والتقنية) ، يقدم مسابقة بجوائز للمشاريع ، monafasah.com
14. إدارة خدمة المجتمع في بنك الجزيرة ، تقدم برنامج الأسر المنتجة ، القروض الحسنة ، http://goo.gl/rzKo9

البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة – الاردن

http://www.nmb.com.jo/index1.aspx

شركة التسهيلات التجارية - الأردن

http://www.jtf.com.jo

أولاً: نشأت الشركة

تأسست شركة التسهيلات التجارية الأردنية برأسمال مقداره (4,199,965) دينار/سهم عام 1983. تقدم الشركة مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي تشمل عدة مجالات: البيع والشراء بالتقسيط للسيارات الخاصة، البيع والشراء بالتقسيط للسيارات العمومية، البيع والشراء بالتقسيط للشاحنات والمقطورات، البيع والشراء بالتقسيط للإسكان، البيع و الشراء بالتقسيط للعقارات، التأجير التمويلي والمرابحة الإسلامية، بطاقات الائتمان، الأعمال التجارية والبيع و الشراء بالتقسيط للآليات الثقيلة. في النصف الثاني من عام 2009 أطلقت الشركة منتج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد تم اعتماد مجموعة من الأسس التي تلائم احتياجات و متطلبات هذا القطاع ومنها:

1. تقسيط لفترة تصل إلى 60 شهر.
2. سقف تمويل يعتمد على احتياجات العميل.
3. فترة سماح تتناسب مع طبيعة المشروع.
4. سرعة في التنفيذ و سهولة الإجراءات.
5. إمكانية التمويل بطريقة المرابحة الإسلامية.

بلغت إجمالي محفظة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي 13.5 مليون دينار أردني، و تمثل ما نسبته 30% من إجمالي محفظة الشركة.

توزيع محفظة منتج المشروعات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعات 2013 :

القطاعات	المبلغ / دينار
عمومي	6,083,172
التجارة	2,891,405
الخدمات	2,164,259
النقل	904,100
البناء	657,710
الصناعة	394,736
المجموع	**13,095,382**

شركة التسهيلات التجارية - الأردن

http://www.jtf.com.jo

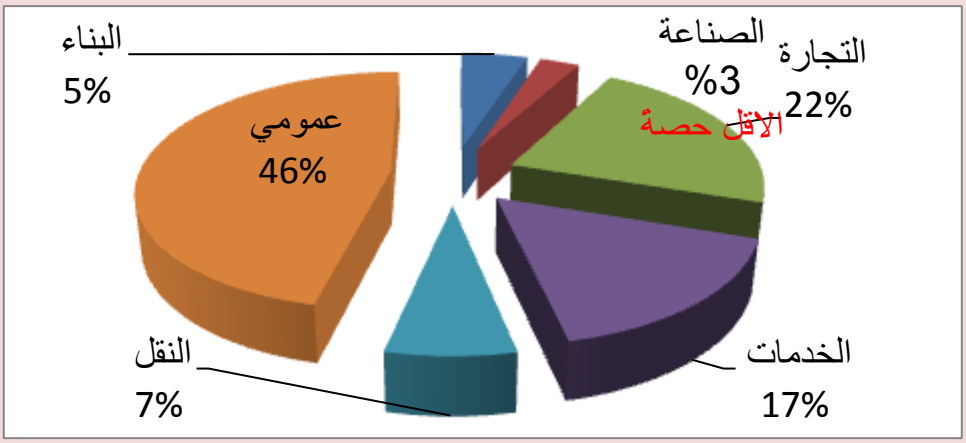

ثانياً: اتفاقية التسهيلات

التجارية الأردنية و غرفة صناعة الأردن

- تم توقيع مذكرة التفاهم بين الشركة و غرفة صناعة الأردن بتاريخ 21-02-2013
- تم العمل ما بين الشركة والغرفة خلال الفترة الماضية على إيجاد منتجات تمويلية ريادية لخدمة القطاع الصناعي في الأردن.
- تم بناء آلية عمل واضحة تقوم بموجبها غرفة صناعة الأردن بدور فعال في دراسة طلبات التمويل وذلك من خلال:
  - وضع توصية من غرفة صناعة الأردن فيما يخص عميل القطاع الصناعي الراغب بالحصول على التمويل.
  - إعداد الدراسات الفنية والمالية اللازمة للمشروع الصناعي والتي يتم إرفاقها مع طلب التمويل مع توصيات محددة بخصوص المشروع من الغرفة و هذا من شأنه أن يؤهل العميل إلى نسب أرباح منخفضة على التمويل الممنوح.

ثالثاً: المنتجات الخاصة بالقطاع الصناعي

أ. القرض المستعجل: الغاية الاساسية لهذا القرض هو توفير المبلغ اللازم للحرفيين الذين يواجهون نقص سيولة لسداد كلفة التراخيص والمخالفات البيئية وغيرها من الامور ذات الصلة، وحسب الشروط التالية:

التفاصيل	المبلغ
مبلغ التمويل	1000 – 3000 دينار أردني
مدة السداد	12 شهر
سعر الفائدة	لا يقل عن 10% + 1% عمولة
الرسوم الإدارية	50 دينار

ب. سقف المشتريات: نوع من القروض الغاية الاساسية منه تمويل احتياجات المقترض من المواد الاولية اللازمة في عملية التصنيع ، حيث يتم تحديد سقف بناءاً على قيمة الضمانة المقدمة ويستطيع العميل استغلال السقف كاملاً وجزئياً وعلى أن يتم سداد المبلغ في فترة تتراوح بين 3 – 12 شهر، وبشرط أن يصرف المبلغ للممول الذي سيقوم بتزويد العميل بالمواد الاولية، وحسب الشروط التالية:

شركة التسهيلات التجارية - الأردن

http://www.jtf.com.jo

التفاصيل	المبلغ
مبلغ التمويل	لغاية 40,000 دينار أردني
مدة السداد	لغاية 12 شهر
سعر الفائدة	لا يقل عن 10% + 1% عمولة
الرسوم الإدارية	1% من قيمة السقف.

ج. قرض التطوير: الغاية الاساسية من هذا القرض تمويل الموجودات الثابتة لدي العميل حيث يتم منح التمويل حسب قيمة الضمانة وبسقف لا يتجاوز 70,000 دينار و حسب الشروط التالية:

التفاصيل	المبلغ
مبلغ التمويل	لغاية 70,000 دينار أردني
مدة السداد	60 شهر
سعر الفائدة	لا يقل عن 10% + 1% عمولة
الرسوم الإدارية	1% من قيمة السقف.

د. تمويل رأسمال العامل: الغاية الاساسية من هذا القرض تمويل رأسمال العامل لدي العميل حيث يتم منح التمويل حسب قيمة الضمانة وبسقف لا يتجاوز 30,000 دينار و حسب الشروط التالية:

التفاصيل	المبلغ
مبلغ التمويل	لغاية 30,000 دينار أردني
مدة السداد	24 شهر
سعر الفائدة	لا يقل عن 10% + 1% عمولة
الرسوم الإدارية	1% من قيمة السقف.

➢ **الشروط والمعايير الرئيسة للتمويل:**

شروط عامة للتمويل:

- ✓ لا نفرض على المدين أو الكفيل تحويل الراتب كشرط مسبق
- ✓ حرية اختيار السلعة المرغوبة ومصدرها
- ✓ توفر الشركة فترات سماح
- ✓ سعر الفائدة التنافسية
- ✓ المبلغ المطلوب حسب الحاجة
- ✓ خصومات للسداد المبكر
- ✓ إجراءات بسيطة

البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة

www.nmb.com.jo

"الوطني" لتمويل المشاريع الصغيرة هو شركة أردنية مساهمة خاصة تأسست سنة 2006، تعمل على تقديم الخدمات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وتلبي احتياجات الأسر الأردنية في مجالات تمويل التعليم والعلاج واقتناء السلع المعمرة وتحسين المنزل وغيرها من الأغراض بحيث يسهم "الوطني" في إتاحة الفرصة للأسرة الأردنية للتحسين من ظروفها المعيشية بشكل عام وذلك بشروط ميسرة ونظرة تمويلية تراعي الطبيعة الخاصة للشرائح التي يخدمها البنك وعدم قدرة قطاع كبير منها على توفير الضمانات الملموسة وتلبية شروط التمويل المصرفي التقليدي، كما يعمل البنك على نشر ثقافة التمويل متناهي الصغر في الأردن، وتحفيز الطاقات الإنتاجية في المجتمع لتؤدي دورا ملموسا في عملية التنمية المستدامة، ويلتزم البنك في جميع تعاملاته مع العملاء والشركاء بأقصى درجات الشفافية والمصداقية في التعامل، ويطبق أفضل الممارسات المثلى المعتمدة عالميا .

➢ المنتجات والخدمات:

اسم المنتج	حجم التمويل (دينار أردني)	الحد الأعلى لفترة السداد	الضمانات	الفئة المستهدفة
منتج وطني	500 – 200	15 شهر	كفالة اي شخص اردني الجنسية وبغض النظر عن صلة القرابة.	– اي صاحب مشروع منزلي او مستقل. – الأسر محدودة الدخل.
	1000-501	20 شهر	كفالة شخصين اردنيي الجنسية يتوفر لدى أحدهم دخل شهري ثابت وكافي بحسب معايير البنك.	
منتج استثماري	50,000-5100 ويمكن التمويل بطريقة تقليدية أو بالمرابحة الإسلامية	48 شهر	– يجد ادنى كفيلين شخصيين (من اصحاب الرواتب أو المحلات التجارية). – يمكن الحصول على رهن على المركبات أو المعدات أو تنازل عدلي عن مستحقات مشروع أو عطاء ينفذه العميل لمصلحة أطراف حكومية أو أطراف معروفة من القطاع الخاص. – لا يتم الرهن على عقار.	– التمويل المخصص لاصحاب المشاريع متوسطة الحجم ويتم من خلاله تمويل رأس المال العامل أو شراء موجودات ثابتة، وهو يمنح لمشاريع تتمتع بتدفقات نقدية قوية ومستقرة ويديرها أشخاص ذوو كفاءة ومهارة عالية، وتكون المشاريع منتقاة وتدرس بعناية كبيرة. – الفئة المستهدفة: ▪ أصحاب المشاريع المسجلة والمستقلة. ▪ عمر المشروع (6) أشهر على الأقل
منتج "مشروعي"	**تمويل فئة (أ)** 1,900 – 1,100 دينار ويمكن التمويل بطريقة تقليدية أو بالمرابحة الإسلامية	24 شهرا	كفالة شخصين اردنيي الجنسية يتوفر لدى أحدهما دخل شهري ثابت وكافي بحسب معايير البنك.	– اي صاحب مشروع منزلي او مستقل. – لا يشترط أن يكون المشروع مسجلاً (مرخصا). – عمر المشروع (6) أشهر على الأقل. – يسمح أيضا بالتمويل لغايات التعليم والعلاج وتحسين المنزل وشراء السلع المعمرة.
	تمويل فئة (ب) 2,900 – 2,001 دينار ويمكن التمويل بطريقة تقليدية أو بالمرابحة الإسلامية	30 شهرا	– كفالة اي شخصين اردنيي الجنسية لديه دخل شهري ثابت وكافي بحسب معايير البنك. – شيكات بنكية: ▪ على حساب العميل أو على حساب احد الكفلاء. ▪ (على أن يتراوح عدد الشيكات ما بين 2– 6 شيكات حسب المبلغ والمدة).	– اي صاحب مشروع مستقل. – أن يكون المشروع مسجلاً (مرخصا). – عمر المشروع (9) أشهر على الأقل
	تمويل فئة (ج) 5,000 – 3,100 دينار	36 شهرا	– كفالة اي شخصين اردنيي الجنسية لديهما دخل شهري ثابت وكافي بحسب معايير البنك. – شيكات بنكية: ▪ على حساب العميل أو على حساب احد الكفلاء. ▪ (على أن يتراوح عدد الشيكات ما بين 5–10 شيكات حسب المبلغ والمدة).	– اي صاحب مشروع مستقل. – أن يكون المشروع مسجلاً (مرخصا). – عمر المشروع سنة واحدة على الأقل.

➢ الشروط والمعايير الرئيسة للتمويل:

البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة

www.nmb.com.jo

يقدم الوطني التمويل للمشاريع المايكروية والصغيرة بمبالغ تتراوح ما بين 200 –50.000 دينار وفقاً لاحتياجات المشروع الفعلية، وهناك طريقتان للتمويل؛ الأولى هي من خلال التمويل بالمرابحة الإسلامية والطريقة الأخرى هي الطريقة التقليدية، ويستطيع العميل تسديد مبلغ التمويل على فترات تتراوح من شهر واحد إلى 48 شهر وبنسبة مرابحة شهرية مختلفة حسب كل فئة وتحدد القيمة حسب طبيعة المشروع والغاية المراد تمويلها والتدفقات النقدية وطبيعة الضمانات المقدمة.

عملاء البنك الوطني هم أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يمارسون نشاطهم الاقتصادي داخل حدود المناطق الجغرافية التي يغطيها البنك من خلال فروعه العاملة أو من خلال الشراكات مع المؤسسات الأخرى، ولا يشترط أن يكون المشروع مستقلاً أو مسجلاً، والأسر محدودة الدخل التي تحتاج تمويلا لغايات مختلفة من شأنها أن تعمل على تحسين الظروف المعيشية للأسرة مثل التعليم وتحسين المنزل والعلاج وشراء السلع المعمرة.

يوفر الوطني امتيازات عديدة لعملائه منها:

1. سرعة الحصول على مبلغ التمويل.
2. عدم الحاجة إلى تقديم رهونات عقارية كضمانة للتمويل.
3. أسعار مرابحة تنافسية.
4. بدون رسوم تقديم طلبات أو عمولات أخرى.
5. طرق تمويل جديدة وتتوافق مع الشريعة الإسلامية.
6. تمويل المشاريع المنزلية وغير المسجلة أيضاً.

كيف تقيم دور هذا البنك من خلال منتجاته وشروط الإقراض؟

مؤسسة الإقراض الزراعي

قام مجلس الأعمار بالنيابة عن الحكومة الأردنية بتأسيس مشروع الإقراض الزراعي حيث أنشئت المؤسسة بموجب القانون رقم (12) لسنة 1960 والذي لا يزال ساري المفعول حتى تاريخه مع بعض التعديلات التي أجريت بما يتفق والمرحلة ومصلحة العمل. حيث تم إنشاء ثلاثة أقاليم في شمال ووسط وجنوب المملكة ويتبع لها (22) فرعاً وذلك لغايات تسهيل وتبسيط الإجراءات وسرعة اتخاذ القرارات ولتعميق منهج اللامركزية، وتهدف المؤسسة إلى الإسهام في التنمية الزراعية والريفية الشاملة من خلال تمويل المزارعين في المملكة.

➢ **المنتجات والخدمات:**

تمنح المؤسسة عدد من القروض حيث يتناسب مقدار القرض الذي تصدره المؤسسة لتنفيذ أي مشروع زراعي مع كلفته الإجمالية والوضع المالي لطالب القرض وقيمة التأمينات المقدمة وتؤخذ مصادر الدخل الأخرى (غير الزراعية) بعين الاعتبار عند دراسة الوضع المالي للمزارع، ويتراوح هيكل أسعار الفوائد بين (7-9)% كفائدة بسيطة ومتناقصة مع اعتماد مبدأ التمييز في أسعار الفائدة لصالح فئة صغار المزارعين وبنسبة أسعار فائدة لا تتجاوز (7)% واستيفاء فائدة (6)% فقط على القروض الموجهة لمشروع القروض الصغيرة Micro (Credit) ، وتقسم قروض المؤسسة من حيث آجال القروض إلى :

- القروض الموسمية: لا يتجاوز اجلها سنة واحدة وتمنح من اجل تمويل:
  1. إعداد الأرض وتحضيرها للزراعة الموسمية
  2. خدمة المحصول
  3. تسمين الخراف والعجول
  4. شراء مستلزمات الإنتاج النباتي والحيواني
  5. أية نفقات موسمية.
- القروض قصيرة الأجل: يزيد اجلها عن سنة ولا يتجاوز سنتين وتمنح من اجل تمويل صيصان الدواجن والأمهات البياضة واللاحمة والأعلاف الأزمة لها .
- القروض متوسطة الأجل: يزيد اجلها عن سنتين و لا يتجاوز عشر سنوات وتمنح من اجل تمويل:
  1. شراء الآلات والمعدات الزراعية
  2. زراعة الأشجار المثمرة في المناطق المروية
  3. إنشاء مزارع تربية الثروة الحيوانية
  4. حفر الآبار الارتوازية وإنشاء اقنية الري وخزانات المياه
  5. إقامة الأبنية الريفية والمزرعية
  6. شراء وتركيب البيوت البلاستيكية
  7. إنشاء شبكات الري وملحقاتها
  8. شراء الأراضي لصغار المزارعين
- القروض طويلة الأجل: يزيد اجلها عن عشر سنوات ولا يتجاوز اثنتي عشرة سنة وتمنح من اجل تمويل:
  1. مشاريع الري الجماعية
  2. استصلاح الأراضي وحفظ التربة
  3. مشاريع الصناعات الزراعية
  4. زراعة الأشجار المثمرة في المناطق البعلية.

وتلبية لرغبة شريحة كبيرة من المجتمع والتي لا تتعامل مع نظام التمويل بالفائدة، فقد باشرت المؤسسة بتطبيق نظام المرابحة الإسلامية لكي يتمكن هؤلاء المزارعين من الاستفادة من خدمات المؤسسة التمويلية حيث يتم عرض جميع طلبات التمويل على سماحة المستشار الشرعي للمؤسسة لإجازتها حسب مقتضيات الشريعة الإسلامية. تحسب قيمة المرابحة حسب جداول معتمدة لدى فروع المؤسسة وحسب معايير قيمة التمويل، أسلوب التسديد، اجل التمويل، الفئة المستهدفة.

مؤسسة الإقراض الزراعي

كما تبنت المؤسسة عدة برامج اقراضية موجهة تنفذها وتستهدف بها صغار المزارعين والأسر الريفية والعاطلة عن العمل وهي:

البرنامج	وصف البرنامج	سقف التمويل (دينار)	مدة القرض	الفائدة
مشروع القروض الصغيرة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة	يشمل البرنامج معظم المجالات الزراعية التي تمولها المؤسسة.	3000	5 سنوات (قروض متوسطة الأجل)	6% (فائدة بسيطة)
مشروع القرى الصحية	يهدف البرنامج إلى تحسين نوعية حياة المواطنين من خلال تمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل	1500 دينار ويصل إلى 3000 للقروض الجماعية (يشترط أن يدفع المقترض مسبقاً 75 دينار لصندوق مجلس تنمية القرية)	42 شهراً	بدون فائدة
مشروع القروض الصغيرة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة	يشمل البرنامج معظم المجالات الزراعية التي تمولها المؤسسة.	3000	5 سنوات (قروض متوسطة الأجل)	6% (فائدة بسيطة)
مشروع القرى الصحية	يهدف البرنامج إلى تحسين نوعية حياة المواطنين من خلال تمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل	1500 دينار ويصل إلى 3000 للقروض الجماعية (يشترط أن يدفع المقترض مسبقاً 75 دينار لصندوق مجلس تنمية القرية)	42 شهراً	بدون فائدة
مشروع القروض الصغيرة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة	يشمل البرنامج معظم المجالات الزراعية التي تمولها المؤسسة.	3000	5 سنوات (قروض متوسطة الأجل)	6% (فائدة بسيطة)
مشروع القرى الصحية	يهدف البرنامج إلى تحسين نوعية حياة المواطنين من خلال تمويل مشاريع صغيرة مدرة للدخل	1500 دينار ويصل إلى 3000 للقروض الجماعية (يشترط أن يدفع المقترض مسبقاً 75 دينار لصندوق مجلس تنمية القرية)	42 شهراً	بدون فائدة
مشروع تمويل المهندسين الزراعيين	تمويل المشروعات الزراعية الفردية لمنتسبي نقابة المهندسين الزراعيين بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية	10000		مرابحة تفضيلية تقل بنحو 1% عن قيمة المرابحة المعتمدة في المؤسسة
مشروع إدارة المصادر الزراعية لمحافظات الكرك والطفيلة ومعان	يتم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع وزارة الزراعة من خلال تقديم قروض زراعية مدرة للدخل في محافظات الكرك والطفيلة ومعان.	5000		ــــــــــ

مؤسسة الإقراض الزراعي

البرنامج	وصف البرنامج	سقف التمويل (دينار)	مدة القرض	الفائدة
مشروع الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين	يتم منح هذه القروض للعسكريين الذين تعرضوا لحوادث مؤسفة خلال واجبهم الوطني	5000	----------	مرابحة تفضيلية تقل بنحو 1% عن قيمة المرابحة المعتمدة في المؤسسة
مشروع استخدام التقنيات الحديثة في الري	يهدف المشروع إلى تمويل مشاريع التسميد بالري الزراعية لرفع كفاءة استخدام المياه وتحسين الإنتاجية للمحاصيل الزراعية وذلك لكافة المزارعين المالكين أو المستأجرين في المناطق المروية بحيازات لا تقل عن 10 دونمات .	10000	4 سنوات	معفى من الفوائد حيث يتحملها المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي.
مشروع مساعدة الناجين من الألغام	تمويل المشاريع الزراعية لتحسين أوضاع المنتفعين وهم مصابين الألغام ومخلفات الحروب،	2000	60 شهراً	بدون فائدة

➢ الشروط والمعايير الرئيسة للتمويل:

- شروط عامة للتمويل:

1. أن يكون طالب القرض أردني الجنسية وأتم (18)عاماً من العمر ويحمل هوية أحوال مدنية.
2. لديه الرغبة في إقامة مشروع زراعي.
3. تعطى الأولوية للأشخاص ذوي الخبرة في القطاع الزراعي.

- المشاريع التي تمولها المؤسسة:

1. أعمار الأراضي البعلية والمروية
2. تنمية الإنتاج النباتي
3. الزراعة المحمية وشبكات الري
4. الميكنة والآلات الزراعية
5. تنمية الثروة الحيوانية
6. التصنيع الزراعي والغذائي
7. شراء أراضي لصغار المزارعين
8. مشاريع آبار الجمع وخزانات المياه
9. مشاريع التنمية الريفية
10. أية مشاريع ذات علاقة بالقطاع الزراعي

مؤسسة الإقراض الزراعي

- الوثائق المطلوبة للحصول على القرض:

1. هوية أحوال مدنية مثبت عليها الرقم الوطني.
2. مخطط أراضي وسند تسجيل حديث لأرض المشروع.
3. عقود إيجار مصدقة من الجهات المعنية للمشاريع المستأجرة.
4. ترخيص المشروع المنوي إقامته من الجهات المعنية (دواجن، أبقار.....)
5. دراسة جدوى مالية وفنية للمشاريع الكبيرة.
6. اتفاقية موقعة بين المؤسسة والجهة المنفذة في حال الرغبة بالحصول على تمويل بطريقة المرابحة الإسلامية.

- التأمينات المطلوبة للحصول على التمويل وطريقة التسديد:

1. أموال غير منقولة قابلة للرهن بحيث لا تتجاوز قيمة القرض 75% من قيمة تقدير هذه الأموال للقروض التي تمنح بفائدة ومن قيمة التمويل ومرابحته لنظام المرابحة الإسلامية.
2. يمكن قبول الرهن من الدرجة الثانية بعد الجهات الأخرى وذلك في حال لا تتجاوز قروض هذه الجهات 20% من إجمالي قيمة الأرض المقدمة للرهن.
3. كفالة عدلية من كفيلين مليئين بحد أعلى (6000) دينار شريطة إحضار إثبات من دائرة الأراضي بعدم وجود ملكية أموال غير منقولة داخل المملكة وذلك للمزارعين غير المالكين للأموال غير المنقولة.
4. طريقة تسديد مناسبة للمؤسسة سواء حسم شهري أو تحاويل مالية بنكية وان تكون مواعيد الاستحقاق متناسبة مع مواسم الإنتاج للمشروع الممول.

هل تقوم مؤسسة الإقراض الزراعي باستخدام أساليب التمويل الإسلامي ذات العلاقة بالقطاع الزراعي مثل المزارعة والمساقاة وغيرها؟

4.4 ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعمل البنوك والمؤسسات المالية كوسيط مالي بين أصحاب المدخرات والودائع من جهة ومستخدمي هذه الأموال من جهة أخرى، وممارسة هذه الوساطة المالية بين الطرفين توضح العلاقة التي ينشأ عنها الائتمان، فالائتمان علاقة بين طرفين أولهما تزيد موارده على احتياجاته وهم (المدخرون) والثاني تزيد احتياجاته على موارده وهم (المقترضون)، وطبيعة العلاقة التي تنشأ بينهما تأخذ أحد شكلين: الشكل الأول مباشر دون وساطة من أي طرف خارجي، والشكل الثاني غير مباشر عن طريق طرف ثالث غالباً ما يكون البنوك.

وتكتنف ممارسة البنوك لهذا النشاط مخاطر مالية كثيرة قد يكون لها آثاراً سلبية واضحة، وغالباً ما تنجم هذه الآثار عن عدم تسديد الأموال التي تقرضها البنوك للأفراد لظروف اقتصادية وأخلى غير اقتصادية تصيب المقترضين، ومن هنا كان على البنك أن يعمل على ضمان حقه واسترداد أمواله حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، ولاسترداد هذه الأموال يشترط البنك الحصول على الضمانات مقابل توفير التمويل لمختلف المشروعات الصغيرة منها والكبيرة.

وأيماناً بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي إطار السعي لتطوير هذه المشروعات وتعزيز دورها، وفي ظل الحقيقة التي تؤكد أهمية التمويل لهذه المشروعات في كافة مراحلها، وفي إطار العمل المستمر لتسهيل الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، تم التوجه نحو تبني آلية لضمان مخاطر القروض الممنوحة من البنوك التجارية لهذه المشروعات بصورة عملية وأكثر ضماناً (آلية تمكن هذه المشروعات من الحصول على التمويل من جهة وتمكن البنوك من التوجه لإقراض هذه المشروعات بسهولة ويسر ما دام أن مخاطر تمويلها أصبحت معدومة). وتعمل هذه الآلية من ناحية أخرى على تشجيع البنوك التجارية على توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفادي الحذر الذي كانت تلتزم به البنوك تجاه تلك المشروعات. وفيما يلي عرض للتجارب الدولية في ضمان مخاطر القروض، وللتجربة الأردنية بمراحلها وتفصيلاتها المختلفة في هذا المجال، وإنجازات هذا البرنامج وآثارها في مختلف الجوانب.

4.4.1 أسباب إنشاء برامج ضمان القروض الصغيرة والمتوسطة:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من صعوبات في ترتيب معاملاتها مع البنوك والمؤسسات المالية، وقد ظهر ذلك من خلال توجه البنوك التجارية والمؤسسات المالية نحو تفضيل التعامل مع المشروعات الكبيرة لافتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أسس المعاملات المصرفية، وارتفاع درجة المخاطرة في التعامل معها . وقد تم عرض أهم أسباب محدودية القدرة لدى هذه المشروعات في الحصول على القروض من البنوك والمؤسسات المالية. ولتجاوز هذه الأسباب والحد من المعوقات التي تمنع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم لها من البنوك، جاء إنشاء برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة لها . على أساس قيام هذه البرامج بتوفير الضمانات تشجيعاً للبنوك التجارية على إقراض المشروعات المستهدفة بعد التحقق من جدواها الاقتصادية.

4.4.2 أهداف برامج ضمان القروض:

تصمم برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنشأ لتحقيق مجموعة من الأهداف ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تشجيع المقرضين (بنوك ومؤسسات) ليصبحوا أكثر فاعلية في تلبية الاحتياجات التمويلية للفئات المستهدفة التي تفتقد الضمانات الكافية
- تخفيف العبء على الحكومة والقطاع العام عن طريق عدم الاعتماد عليهما في إيجاد فرص عمل لهذا القطاع الكبير
- تحويل بعض أصحاب المشروعات من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي
- مساعدة المشروعات علي اجتياز مراحل نموها وتطورها وتحديث تكنولوجيا لزيادة قدرتها التنافسية و التصديرية
- تغطية جزء من الخسائر الناجمة عن أي حالة تعثر للعميل المقترض، الذي لا يتمكن من السداد، وفي مثل هذه الحالة فإن هذه البرامج تعمل على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على إقراض أصحاب هذه المشروعات.
- تعمل هذه البرامج على توفير الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية، لتمويل الموجودات الثابتة، ومنها ما يوجه لتمويل رأس المال العامل، ويختلف هذا الوضع من دولة لأخرى، علماً بأن بعض الدول تضمن برامج الضمان فيها توفير الائتمان للأصول والموجودات الثابتة وتمويل رأس المال العامل معاً .
- تقوم هذه البرامج على اقتسام المخاطر فيها بين البنك أو المؤسسة المالية ومؤسسة الضمان، حيث تعمل على توفير الضمان للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، التي لا يقدر أصحابها على الحصول على التمويل نظراً لعدم قدرتهم على توفير الضمانات اللازمة للحصول عليه.

- تعمل هذه البرامج على تخفيف متطلبات البنوك والمؤسسات المالية المقدمة للقروض من متطلبات توفير الضمانات من قبل المقترض صاحب المشروع الصغير، الذي يكون غالباً عاجزاً عن توفير هذه الضمانات التي تكون غالباً تقليدية.

4.4.3 التجارب الدولية والعربية في مجال ضمان القروض:

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها الفعالة في الاقتصاد الوطني، عملت دول عديدة متقدمة ونامية على زيادة فعالية وكفاءة هذه المشروعات خصوصاً فيما يتعلق منها بالمجال التمويلي، وتم ذلك من خلال المساهمة أو العمل على إيجاد برامج أو مؤسسات وشركات ضمان مخاطر القروض الممنوحة لهذه المشروعات، وكان بعضها بالتعاون ما بين القطاعين العام والخاص. يوجد في العالم أكثر من (70) برنامجاً لضمان مخاطر القروض في كل من الدول الصناعية والنامية، وقد مضى على بعضها أكثر من (50) عاماً، بينما باشر بعضها الآخر عمله منذ فترة زمنية قصيرة لا تزيد على عدة سنوات.

ضمان مخاطر القروض: التجربة الأمريكية (1953)

يمارس هذا البرنامج عمله في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال Small Business Administration (SBA)، الذي تم إنشاؤه عام 1953. ويعمل برنامج ضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد على المعايير الثلاثة التالية وهي: حجم المشروعات وطبيعة المشروع وأوجه استخدام التمويل. أما نسبة الضمان المقدمة من قبل هذا البرنامج، فهي عادةً 90% من قيمة القرض، على أن لا تزيد قيمته على 500 ألف دولار. علماً بأن رسوم الضمان التي يتقاضاها البرنامج تختلف حسب مراحل تنفيذ القرض، إذ يتم تقاضي 1% رسوماً أولية عند سحب القرض (وهي طبعاً من قيمة القرض)، وبعد ذلك يتم الحصول على ما نسبته 0.5% – 2.25% من قيمة القرض إذا كانت مدته تقل عن 7 سنوات، أو يتم الحصول على ما نسبته 2.75% للقرض الذي تزيد مدته على ذلك. وتتمثل مصادر الأموال لهذا البرنامج بالإضافة إلى إيراداته من عملياته التشغيلية والاستثمارية المختلفة، في السماح للبنوك التجارية بخصم جزء من القروض المضمونة في السوق النقدي الثانوي، أي أن باستطاعة البنوك بيع طلبات القروض في الأسواق الثانوية مثلها مثل السندات المالية المكفولة من الحكومة، وبناءً على ذلك يتم توفير مصادر تمويلية وأموال إضافية يتم توجيهها لمنح المزيد من القروض.

Small Business Administration (SBA)

http://www.sba.gov/content/guaranteed-loan-programs-debt-financing

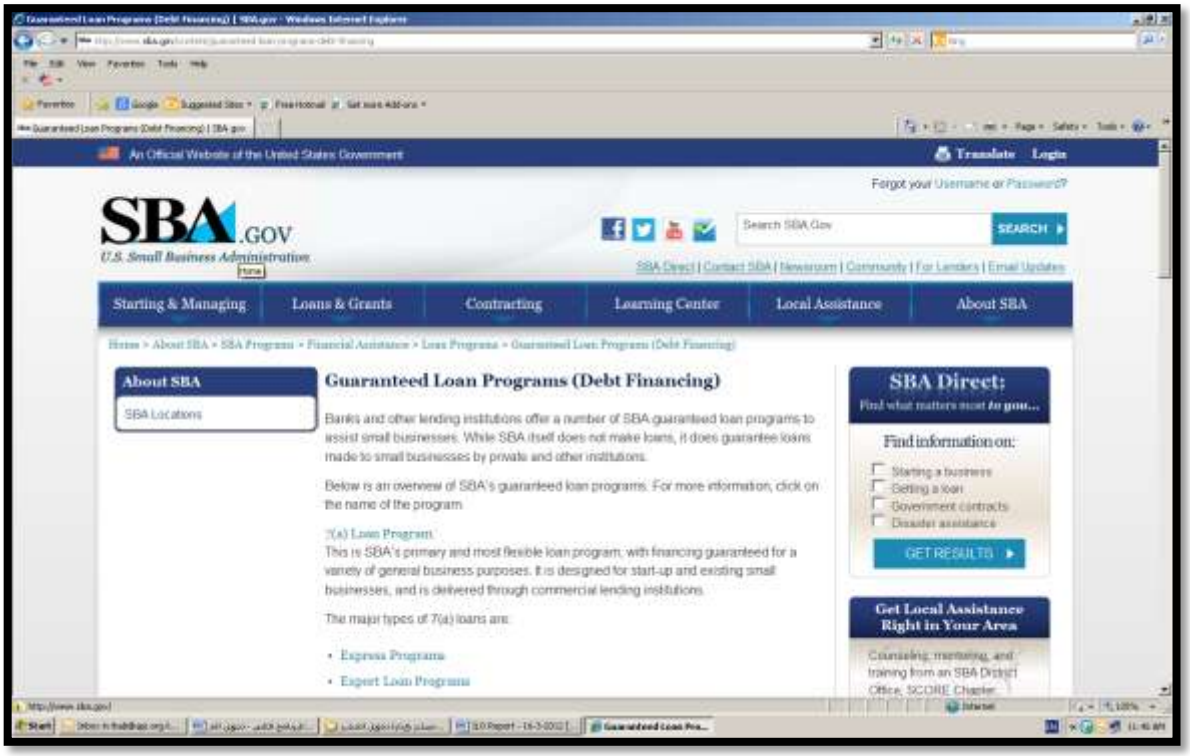

ضمان مخاطر القروض: التجربة الاندونيسية (1971)

تم إنشاء المؤسسة العامة لتأمين التمويل والائتمان في اندونيسيا عام 1971 بقرار ومساهمة حكومية، وذلك للعمل على تغطية المخاطر المؤدية لتعثر القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء. ومن خلال بنك اندونيسيا، تم إنشاء وحدة لتوفير التمويل والائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تمويل رأس المال العامل فقط، على أن تبلغ نسبة الضمان 75% من قيمة القرض الذي تبلغ قيمته تقريباً 15 ألف دولار. وتبلغ نسبة الضمان، 3% من قيمة القرض تدفع لمرة واحدة للقروض التي تتراوح مدتها من 3-5 سنوات، و1% للقروض التي تقل مدتها عن سنة واحدة.

شركة ضمان مخاطر الائتمان – مصر

http://www.cgcegypt.com/mashro3art.html

ضمان مخاطر القروض: التجربة المصرية (1981)- شركة ضمان مخاطر الإئتمان

تم إنشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية كشركة مساهمة عامة، طبقاً لقانون الشركات المصرية رقم (159) لسنة 1981، بمساهمة من تسعة بنوك مصرية وذات ملكية مشتركة، وشركة تأمين، وكان ذلك في عام 1991 . وتهدف الشركة إلى تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية وتطويرها من خلال تيسير حصول تلك المشروعات على الائتمان المصرفي اللازم لإقامة المشروع، أو لتطوير أدائه، أو تيسير مزاولته للنشاط، وذلك كله من خلال توفير الضمان للأموال الممنوحة من قبل البنوك، وتمارس الشركة عملها من خلال اتفاقية تم توقيعها مع غالبية البنوك في مصر .

المساهمون: هناك 8 بنوك مساهمة وشركة تأمين وتم التعاقد مع 30 بنك تشمل اغلب البنوك العاملة في مصر خاصة البنوك التي تغطى فروعها المحافظات والمدن والقرى والتي تصل إلى أكثر من 2000 فرع وقعت على عقد ضمان مخاطر الائتمان مع الشركة.

أهم البرامج ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

1. برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر البرنامج الرئيسي بالشركة وهو ثمرة التعاون بين الشركة ووزارة التعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منذ بداية تأسيس الشركة. يهدف البرنامج إلى يهدف البرنامج إلى تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للمُساهمة في جهود التنمية الشاملة في مصر والنمو الاقتصادي عن طريق تشجيع البنوك على ضخ الائتمان اللازم لهذا القطاع للمُساهمة في تخفيض البطالة وزيادة التصدير.

الفئات المستهدفة:

يستهدف البرنامج أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين لا تتوافر لديهم الضمانات الكافية للبدء في مزاولة عملهم وينطبق عليهم تعريف الشركة لتلك المشروعات (هو المشروع الذي تتراوح تكلفته الاستثمارية بين 40 ألف جم إلى 50 مليون جم – بعد استبعاد قيمة الأرض و المباني).

الأنشطة المستهدفة:

- كافة الأنشطة الاقتصادية (الصناعة / الزراعة / المقاولات / الخدمات / النقل والمواصلات / خدمات الأعمال / السياحة / التعليم / المناجم والتعدين / التجارة / تمويل الحرفيين).

الهدف من التمويل:

- تمويل شراء أصول ثابتة وتمويل رأس المال العامل سواء في شكل قروض أو حدود ائتمانية أو خطابات ضمان أو اعتمادات مستنديه أو مرابحات أو مشاركات أو مضاربات

الغرض من القرض أو التسهيل:

- شراء أصول ثابتة و/أو تمويل رأس المال العامل.

شروط إصدار الضمان:

- قيمة الضمان : بحد أدنى 10 آلاف جم وحد أقصى 2.5 مليون جم للمشروع الواحد

نسبة الضمان :

- 75% من قيمة الائتمان الممنوح وتزداد هذه النسبة للأنشطة الآتية:
- 80% من قيمة الائتمان بالنسبة لبرنامج تنمية قطاع الزراعة .
- 80% من قيمة الائتمان لبرنامج مشروع التعاون في القطاع المالي والاستثماري في الريف .

فترة الضمان:

- حد أدنى 6 شهور و حد أقصى 5 سنوات (يجوز مدها بناء على طلب البنك).

المصروفات الإدارية:

- 2% على الجزء المضمون سنوياً .

وقد أضيف مؤخرا إلى نشاط هذا البرنامج ضمان تخصيم الأوراق التجارية حيث تم توقيع بروتوكول بين الشركة وشركة مصر للتخصيم والشركة المصرية لضمان الصادرات لضمان عملائهم العاملين في مجالات المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية التي تقوم بإصدار فواتير آجلة مستحقة على مشترين (في السوق المحلى والخارجي) وتضمن الشركة 50% من قيمة التسهيلات الممنوحة للعميل.

2. برنامج دعم المشروعات الصغيرة والناشئة (الميكروية)

هذا البرنامج موجه للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، حيث تقوم الشركة بتقديم ضماناتها بنسبة 100 % للبنوك المختلفة بغرض توفير التمويل اللازم لتنمية مشروعات هذه الفئة المستهدفة وذلك من خلال إصدار سلسلة من القروض المتتالية يتم تقديمها للفئة المستهدفة عن طريق المؤسسات المالية والجمعيات الأهلية المتعاملة بالبرنامج بمحافظات جمهورية مصر العربية المختلفة وتحت إشراف ومتابعة الشركة .

هدف البرنامج:

- إنشاء وتشغيل وحدات إقراض بالمحافظات المختلفة لدى المؤسسات المالية والجمعيات الأهلية الراغبة والتي تم اختيارها للمشاركة والعمل مع البرنامج.

الفئات المُستهدفة:

- المرأة الفقيرة – وهى الفئة الأشد احتياجا (ذات الدخل المعدوم أو الدخل متناهي الصغر) من المرأة المعيلة والتي تباشر أنشطة بسيطة لتحقيق دخل.
- أصحاب المشروعات متناهية الصغر: وهم أصحاب المشروعات التي يقل عدد العاملين بها عن 10 عاملين و لا تزيد قيمة أصولها عن 25 ألف جم (بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني) .
- أصحاب المشروعات الصغيرة: وهم أصحاب المشروعات التي يزيد عدد العاملين بها عن 10 عاملين و تزيد قيمة أصولها عن 25 ألف جم (بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني) .

الأنشطة المستهدفة:

تغطى خدمات البرنامج الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في التنمية البشرية وخلق فرص عمل جديدة، ماعدا النشاط الزراعي والثروة الحيوانية.

الغرض من القرض: تمويل رأس المال العامل

مبلغ القرض : من 300 جم حتى 25 ألف جم

مدة القرض: من 10 أسابيع إلى 24 شهراً

3. برنامج ضمان تمويل تحديث الصناعة

بموجب اتفاقية وقعتها الشركة مع وزارة التجارة والصناعة وبتمويل ودعم فني من الاتحاد الأوروبي أصبحت الشركة مسئولة عن برنامج ضمان مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الأنشطة الصناعية بغرض تحديثها .

هدف البرنامج :

المساهمة في تنمية وتطوير القطاع الصناعي في مصر من خلال تزويد البنوك بآلية جديدة تحد من مخاطر عدم السداد .

الفئة المستهدفة:

المشروعات القائمة أو الجديدة التي يتراوح مجموع استثماراتها القائمة ما بين 500 ألف جم إلى 50 مليون جم بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني، ولا يقل عدد العاملين بها عن 10 عمال، ويكون التمويل الذاتي بحد أدنى 20%

الأنشطة المستهدفة:

الأنشطة الصناعية أو الأنشطة الخدمية المرتبطة بالنشاط الصناعي أو المعرفة الفنية التي تؤدى إلى تحديث الصناعة بهدف زيادة القدرة الإنتاجية والتوجه للتصدير .

الغرض من القرض:

تمويل الاحتياجات الرأسمالية وكذلك تمويل رأس المال العامل .

قيمة القرض :

- من 300 ألف جم و حتى 10 مليون جم .
- مدة القرض : يتم السداد خلال فترة من 18 شهراً إلى 7 سنوات .
- الحد الأقصى للضمان: 2.5 مليون جم.

نسبة الضمان :

- تمويل رأس المال العامل حتى 75%.
- تمويل الآلات والمعدات حتى 50%. (يمكن الجمع بين برنامجي المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج تحديث الصناعة بحد أقصى للضمانين 5 مليون جم) .

المصروفات الإدارية : 2 % من رصيد الضمان سنوياً

كيف نقيم التجربة المصرية؟

هل تساهم في حل مشكلة التمويل؟

الشركة الأردنية لضمان القروض

http://www.jlgc.com

ضمان مخاطر القروض: التجربة الأردنية (1994)- الشركة الأردنية لضمان القروض

وتبين المعلومات المتوافرة حول نشاط البنوك التجارية في الأردن، مدى محدودية نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي حجم الائتمان الذي توفره تلك البنوك، مقارنة مع حجم الائتمان الذي تقدمه للمشروعات الكبيرة. ومن هنا جاء اهتمام برنامج ضمان القروض المنفذ من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض، بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الاقتصادية، نظراً لأهمية هذه الشريحة ومساهمتها في الناتج القومي.

التأسيس:

تأسست الشركة الأردنية لضمان القروض كجهة منفذة لبرنامج ضمان القروض برأسمال قدره 10 ملايين دينار، عام 1994. وقامت الشركة اعتبارا من عام 1997 بتنفيذ برنامج ائتمان الصادرات وزيادة رأسمال الشركة ليصبح 20 مليون دينار (حوالي 14 مليون دولار).

أهداف الشركة:

تسعى الشركة من خلال دعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المترافقة وهي كما يلي:

ضمان مخاطر القروض: التجربة الأردنية (1994)- الشركة الأردنية لضمان القروض

- تشجيع الاستثمار المحلي بشكل عام والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.
- زيادة الطاقة الإنتاجية المتأتية من إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك بما يمكن الاقتصاد الأردني من زيادة الاعتماد بشكل أكبر على الإنتاج المحلي.
- زيادة الطاقة الإنتاجية لهذه المشروعات من شأنها أن تعمل على تقليل الاعتماد على المستوردات الأجنبية وما يترتب على ذلك من توفير جزء من الاحتياطيات من العملات الأجنبية.
- تشجيع الإنتاج المحلي من خلال هذه المشروعات وزيادته، كفيل بجعلها تبحث عن أسواق خارجية لتسويق منتجاتها، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات الأردنية، وتعزيز وضع الاحتياطيات من العملات الأجنبية.
- العمل على توفير التمويل لهذه المشروعات يعمل على الحد من مشكلة البطالة، والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل.
- السعي نحو تنمية المناطق النائية، مما يدفع الشركة إلى التوجه لدعم المشروعات الواقعة خارج أمانة عمان، وذلك تماشياً مع هدف خلق تنمية متوازنة في أنحاء المملكة كافة.
- العمل على زيادة دور المرأة ومساهمتها في المجال الاقتصادي، من خلال التوجه نحو دعم وتشجيع المشروعات التي تملكها أو تديرها.
- تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بمختلف آجالها وأنواعها تغطية كلية أو جزئية والموجهة لتأسيس المشروعات الاقتصادية أو توسيعها ورفع كفاءتها الإنتاجية والتسويقية، بهدف خلق فرص العمل وتوفير إمكانيات كسب أو ادخار العملات الأجنبية.
- تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر في مجال ائتمان الصادرات الأردنية وأي قطاع آخر من القطاعات الاقتصادية بشكل عام وفي أي قطاع أو مجال يحقق مصلحة الشركة بشكل خاص.
- القيام بأعمال إعادة الضمان والحصول على ضمان مقابل لجميع أو لأي من المخاطر المتعلقة بالقروض التي تقوم الشركة بضمان تغطيتها.
- توفير عمليات الضمان لحساب الشركة الخاص أو لجهات أخرى.
- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، وكذلك الدراسات اللازمة لأداء أعمال الشركة ومراجعة وتعديل سياساتها بما يتفق وتطور القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن.
- تطوير أدوات أو وسائل أو نماذج مستحدثة أو تقليدية وتعديلها وتطبيقها والتدريب على استخدامها في مختلف المجالات ذات العلاقة بالشركة، بما في ذلك تطوير وسائل أو أدوات لضمان عمليات التمويل التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يكفل تحقيق غايات الشركة.

ضمان مخاطر القروض: التجربة الأردنية (1994)- الشركة الأردنية لضمان القروض

المساهمون :

- البنك المركزي الاردني (47.75%): وقد جاءت مساهمة البنك المركزي الأردني في رأسمال الشركة من اصل المنحة المقدمة من وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي بموجب اتفاقية مشروع ضمان القروض الموقعة بين الحكومة الأردنية والوكالة رقم 0225-278 بتاريخ 1988/8/31 .
- البنوك التجارية (18.31%)
- مؤسسات وشركات خاصة (5.42%)
- مؤسسات حكومية وشبه حكومية (10.49%)
- أفراد (18.03%)

البرامج والخدمات:

تقوم الشركة الأردنية لضمان القروض بتقديم الضمانات اللازمة لتحسين البيئة الائتمانية المتاحة للمشروعات الاقتصادية الجدية والصادرات الوطنية ومجتمع الأعمال صغير ومتوسط الحجم، مستخدمة البرامج التالية:

أولا : ضمان القروض وذلك ضمن المحددات التالية:

البرامج الإنتاجية	الحد الأعلى للقرض (دينار)	الحد الأعلى لفترة التسديد (شهر)	نسبة تغطية الضمان (%)
ضمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	100,000	72	%70
ضمان تمويل المشروعات متناهية الصغر – المايكروية	15,000	36	%70
ضمان التمويل الصناعي – إجادة	550,000	96	%70
ضمان التأجير التمويلي – إجادة	550,000	96	%70
كفالة – التمويل الإسلامي	70,000	72	%70
ضمان تمويل المشروعات الريادية	50,000	96	%70
برنامج قرض الأعمال	70,000	60	%70
برنامج القرض السريع	30,000	36	%70

ثانيا : برامج ضمان الإئتمان

أ. ضمان ائتمان الصادرات

ب. ضمان ائتمان المبيعات المحلية

وذلك ضمن المحددات التالية:

برامج ضمان الإئتمان	الحد الأعلى للقرض (دينار)	الحد الأعلى لفترة التسديد (شهر)	نسبة تغطية الضمان (%)
ضمان ائتمان الصادرات	4,000,000	6	90%
ضمان ائتمان التجارة المحلية	4,000,000	4	90%

آلية العمل في برنامج ضمان القروض المنفذ من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض:

نظراً لكون طبيعة عمل الشركة وتنفيذها لبرنامج ضمان القروض يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنوك التجارية، من خلال توفيرها الضمان للائتمان الذي تقدمه هذه البنوك لمختلف المقترضين، فقد كان لابد من وجود إطار يحدد وينظم العلاقة التي تنشأ فيما بين الشركة كجهة منفذة لضمان القروض الممنوحة من البنوك، وبين البنوك التجارية، وقد تم عقد اتفاقية ضمان بين الشركة والبنوك المشاركة في مظلة الضمان، محددة واجبات الشركة وواجبات البنك المشارك، وتحدد أيضاً رسوم وسقف الضمان والمطالبات بقيمة الضمان، والمشروعات المقبول وغير المقبول ضمانها، ونسبة الضمان المخصصة للمشاريع المستهدفة. كما تضمنت الاتفاقية أحكاماً عامة أخرى وملاحق مفصلة تنظم العلاقة بين الشركة والبنك المشارك.

أ. برنامج ضمان القروض الإنتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم

أولا : للمقرضين :

الخطوة الأولى : إن كنت تعمل لدى احد البنوك أو المؤسسات المالية وقمت بالتعرف على مشروع يحتاج لضمان قرضه بهدف اتخاذك لقرار منح التمويل:

- تأكد إذا كان المشروع مؤهل للحصول على ضمانة الشركة (حجم القرض، عدد العاملين، غاية القرض، . . .الخ
- تأكد إذا كانت مؤسستك المالية من ضمن المؤسسات ذات العلاقة مع الشركة، وان لم تكن من البنوك المشاركة، اتصل مع دائرة ضمان القروض حول أمكانية شمول بنكك في علاقة تعاقدية مع الشركة.

الخطوة الثانية : إذا كان المشروع جاهز للتمويل وبحاجة إلى ضمانة الشركة ، ابعث بطلب الضمان من خلال الفاكس إلى دائرة ضمان القروض في الشركة الأردنية لضمان القروض: فاكس 5625406 وهم سيعملون على مراجعة طلبك ويتم أعادته لك خلال يوم عمل واحد في الغالب .

ثانيا : للمقترضين :

الخطوة الأولى: إذا كنت تمتلك مشروعاً ويتطلب الحصول على ضمانة الشركة الأردنية لضمان القروض من أجل الحصول على التمويل اللازم من أحد البنوك، تأكد فيما إذا كان مشروعك مؤهل للضمان (من حيث عدد العاملين، حجم القروض، الهدف، . . .الخ .

الخطوة الثانية : جميع طلبات الضمان تقدم من خلال البنوك المشاركة، وما عليك سوى التوجه إلى أحد البنوك لطلب التمويل وتحديد فيما إذا كان تمويل مشروعك بحاجة إلى ضمانة الشركة. والتأكد من أن البنك الذي تتعامل معه له علاقة مع الشركة.

الخطوة الثالثة : إن كان المشروع جاهز للتمويل . وان كنت مع بنكك قد وجدتم إن مشروعك مؤهل لضمانة الشركة. فعلى البنك تعبئة الطلب وإرساله إلى الشركة لأخذ الموافقة المبدئية على الضمان. ستقوم الشركة بمراجعة الطلب، والرد على البنك خلال يوم عمل على الأغلب.

ب. برنامج ضمان ائتمان الصادرات

خطوات الأولى من أجل توقيع "بوليصة ضمان ائتمان الصادرات"،تبدأ بـ:

- تزويد الشركة بقائمة بأسماء المشترين المراد تغطيتهم في البوليصة، مع عناوينهم التفصيلية، وأرقام الهاتف والفاكس، وكذلك السقف الائتماني المرغوب به لكل مشتري.
- بعد قيام الشركة بالرجوع إلى شبكة المعلومات التابعة لتحالف الائتمان وتحديد المشترين الموافق على تغطيتهم والأسقف الائتمانية لهم؛ تقوم الشركة بتعبئة نموذج مع شركتكم وذلك من أجل تحديد نسبة عمولة الضمان من بعد إرساله.
- عند تحديد نسبة عمولة الضمان والرسوم الأخرى يتم تقديم عرض من الشركة إلى المصدر، يتضمن العمولات المتوجب دفعها، والمشترين والأسقف الائتمانية الممنوحة لكل منهم. عند ذلك، وفي حالة موافقتكم على العرض، يتم توقيع البوليصة مع شركتكم الزاهرة. وبذلك، ومن تاريخ توقيع البوليصة، يتم تغطية جميع شحناتكم للمشترين الذين منحوا أسقفا ائتمانية، ويصبح بإمكانكم خصم قيمة الشحنات المغطاة لدى البنك بضمانة الشركة، مقابل التوقيع على حوالة حق.

ج. برنامج ضمان التمويل الصناعي (إجادة)

الخطوة الأولى : إذا كنت تمتلك منشاة صناعية أو منشاة إنتاجية قائمة صغيرة أو متوسطة الحجم وترغب بتحديثها أو تطويرها وكان عدد العمال لديك لا يقل عن 5 عمال ولا يزيد عن 250 عاملا وكنت بحاجة إلى :

- تمويل شراء موجودات ثابتة
- توسيع المشروع وإقامة مباني جديدة.

بحاجة إلى قرض تتراوح قيمته بين 28500 دينار و 550 ألف دينار وتفتقر إلى الضمانات التي يطلبها البنك ، حدد طبيعة الغاية من التمويل وحجم التمويل المناسب ، قم بإعداد دراسة جدوى اقتصادية متكاملة للمشروع المطلوب ، حضر الميزانيات المدققة والموثقة الخاصة بالمشروع لتكون جاهزة حال الطلب .

الخطوة الثانية : إذا انطبقت عليك الشروط فما عليك إلا أن تقوم بالاتصال مع البنك الذي تتعامل معه وتقدم له ما أشير إليه في الخطوة الأولى .

الخطوة الثالثة : انتظار قيام الأطراف المعنية (البنك والشركة) بإجراء الدراسات المطلوبة والقيام بإجراء زيارة ميدانية للمشروع .

الخطوة الرابعة : في حال الموافقة على ضمان مخاطر التمويل المطلوب بحيث لا تتجاوز هذه القيمة مبلغ 300 ألف دينار تقوم بالتوقيع على العقود الخاصة بالاقتراض مع البنك الذي سيقدم التمويل المطلوب .

د. برنامج ضمان المشترين المحليين

الخطوة الأولى : إذا كنت مصنع أردني ولديك بضاعة ترغب في بيعها محلياً وتتطلب هذه العملية الحصول على ضمان من مخاطر عدم الدفع:

- حدد طبيعة حاجتك إلى الضمان .
- اتصل مع قسم المشترين المحليين على هاتف 5625400 للتأكد للحصول على التفاصيل وكيفية منح الضمان.

الخطوة الثانية: إذا انطبقت عليك الشروط، وتوافق هذا البرنامج مع احتياجاتك فعليك أن تسأل حول المشترين ، هذه المعلومات سوف تساعدك في تحديد أولوياتك للضمان .

الخطوة الثالثة : بعد كل هذه المحددات ، على المصنع أو التاجر الأردني أن يقدم تفاصيل عمليات البيع إلى الشركة الأردنية لضمان القروض ، والمعلومات التي تحتويها تلك العمليات وسوف نحدد مقدار الرسوم التي تتقاضاها الشركة الأردنية لضمان القروض .

الشركة الأردنية لضمان القروض :طلب ضمان قرض إنتاجي نموذج 101 / أ)

التاريخ : _____

طلب ضمان رقم ( )

اسم البنك / المؤسسة المالية ----------اسم الفرع : ----------رقم الفرع ( )

السادة الشركة الاردنية لضمان القروض

تحية طيبة وبعد ،

بالاشارة إلى اتفاقية ضمان القروض الموقعة معكم ، يرجى اعلامكم بموافقة مصرفنا/مؤسستنا المالية على تقديم القرض المبينة تفاصيله ادناه بموجب اتفاقية الضمان ، راجين اعلامنا فيما اذا كان هذا القرض مقبولا لغايات الضمان لديكم .

اسم المقترض : ----------

عنوان سكن المقترض /صاحب المشروع : ----------

الاسم التجاري للمشروع : ----------

عنوان المشروع : ----------

مبلغ القرض المطلوب : ----------

الغرض من القرض : ----------

استخدامات القرض :

تمويل رأس المال العامل : ----------

تمويل موجودات ثابتة / آلات ومعدات : ----------

اخرى (تذكر تحديدا) : ----------

(المجموع يساوي مبلغ القرض) **المجموع =**

توقيع البنك

لاستخدام الشركة الاردنية لضمان القروض	**نعم**	**لا**
سبق للشركة ان ضمنت مخاطر قرض للمقترض	☐	☐
سبق للشركة ان ضمنت مخاطر قرض للكفيل	☐	☐
الغرض يتفق وبنود اتفاقية الضمان وملاحقها	☐	☐
موافقة الشركة على تقديم الضمان وفق الشروط الموضحة في الرسالة المرفقة	☐	☐

ملاحظات :

توقيع الشركة

الشركة الاردنية لضمان القروض :طلب ضمان قرض إنتاجي نموذج 101 / أ

1) معلومات عامة عن المشروع :

طبيعة النشاط : ---------- عدد العاملين : ----------

اسم المالك / اسماء الشركاء : ----------

اسم المدير المفوض : ---------- سنوات خبرته : ----------

تاريخ تأسيس المشروع : ----------

رقم السجل التجاري : ---------- تاريخه ----------

رقم رخصة المهن : ---------- تاريخ صلاحيتها ----------

2) علاقة المشروع / صاحب المشروع مع البنك : ----------

---

3) الوضع المالي للمشروع :

موجودات ومصاريف اخرى :

مصاريف التأسيس وايجارات : ----------

الاثاث والديكورات : ----------

الآلات والمعدات : ----------

السيارات والآليات : ----------

البضائع : ----------

مدينون : ----------

اخرى (تذكر تحديدا) : ----------

المجموع =

مصادر التمويل الذاتية :

رأس المال المدفوع : ----------

دائنون آخرون : ----------

قروض من البنوك : ----------

ارباح مدورة / جاري شركاء / مساهمة المقترض : ----------

اخرى (تذكر تحديدا) : ----------

المجموع =

4) مصادر الدخل :

- متوسط الدخل الصافي الشهري للمشروع بعد اقتطاع كامل النفقات : ----------
- مصادر الدخل الاضافية للمشروع / لصاحب المشروع : ----------

5) معلومات عن القرض المطلوب :

- الاحتياج الفعلي للمشروع (انشاء/ توسعة/تحسين) : ----------
- مبلغ القرض المطلوب : ----------
- نسبة مساهمة المقترض : ---------- مصادر توفير "فرق التكاليف/مساهمة المقترض":----------
- قيمة القرض الموافق عليه من قبل البنك : ---------- تاريخ الموافقة : ----------
- قيمة القسط : ---------- تاريخ سداد اول قسط : ----------
- عدد الاقساط : ---------- دورية السداد : ----------
- سعر الفائدة : ---------- سعر العمولة : ----------

(علما بانه لا يجوز استيفاء الفائدة مقدما) .

- التاريخ المقترح لبداية السحب : ---------- فترة السماح : ----------

الشركة الاردنية لضمان القروض :طلب ضمان قرض إنتاجي نموذج 101 / أ)

6) في حال كون المقترض مدين لجهات اخرى (اذكرها) :-

رصيد الدين : 1) -------- قيمة القسط : 1) -------- تاريخ أول قسط : 1) ----------
2) ---------- 2) ---------- 2) ----------
مدة السداد : 1) ---------- مصادر سداد القرض : 1) ----------
2) ---------- 2) ----------
وضع القرض من حيث المستحقات : 1) ----------
2) ----------

7) الضمانات الممكن توفيرها :-

	القيمة التقديرية	قيمة سند الرهن	درجة الرهن
* عقارية	----------	----------	----------
* اسهم وسندات	----------	----------	----------
* سيارات ومركبات	----------	----------	----------
* آلات ومعدات	----------	----------	----------
* بوالص تأمين	----------	----------	----------
* اخرى (تذكر تحديدا)	----------	----------	----------

-كفالات شخصية / رواتب : ----------
اسم الكفيل : 1) ----------
2) ----------
3) ----------
مصدر الدخل ومكان العمل : 1) ----------
2) ----------
3) ----------

وضع الراتب من حيث الالتزامات : **الراتـب**

1) ---------- محول ( ) غير محول ( )
2) ---------- مصنف ( ) غير مصنف ( )
3) ---------- قطاع خاص ( ) حكومة ( )
* لا يوجد ضمانات حيث منح القرض بالاعتماد على ----------

8) معلومات عامة :

الشكل القانوني للمقترض : ----------
نتيجة استعلام البنك المركزي : ----------
نتيجة الاستعلام الداخلي لدى سجلات البنك : ----------
---------- -------
اسم الموظف مسئول القروض : ----------

ملاحظة : سيلتزم مصرفنا بما يلي :

- صرف القرض وفق الطريقة التي سيتم الاتفاق عليها معكم ، وسيتـم حفظ تقارير ووثائق في ملف المقترض تثبت ذلك .
- إعداد الدراسة الائتمانية للقرض، مع بيان مقدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته/مجموع التزاماته. وفقا لقناعاتنا، فإننا نؤكد لكم أن القرض المبينة تفاصيله أعلاه تتطابق شروطه وإغراضه مع الشروط والأغراض المبينة في اتفاقية الضمان وملاحقها وتعديلاتها . وعليه ، فان نسبة التغطية لمخاطر هذا القرض من قبل شركتكم ستكون % .

وتفضلـوا بقبول فائق الاحترام ،،،

اسم صاحب التوقيع ورتبته **توقيـع البنك**
000000000000000 **00000000000000**

نشاط تدريبي

يقوم بعض المشاركين بعرض تجارب بلدانهم في هذا المجال. ويتم بعد عقد مقارنة بين التجارب العربي من حيث الفئات المستهدفة والشروط وآليات الحصول على الخدمة وسقف الضمان وغيره من المعايير.

تجارب عربية في مجال ضمان مخاطر الائتمان

الصندوق الوطني لضمان قروض للمؤسسات – الجزائر

http://www.fgar.dz/index.php?lang=ar

الشركة اللبنانية لضمان القروض (كفالات– الجمهورية اللبنانية

/http://www.kafalat.com.lb/ar

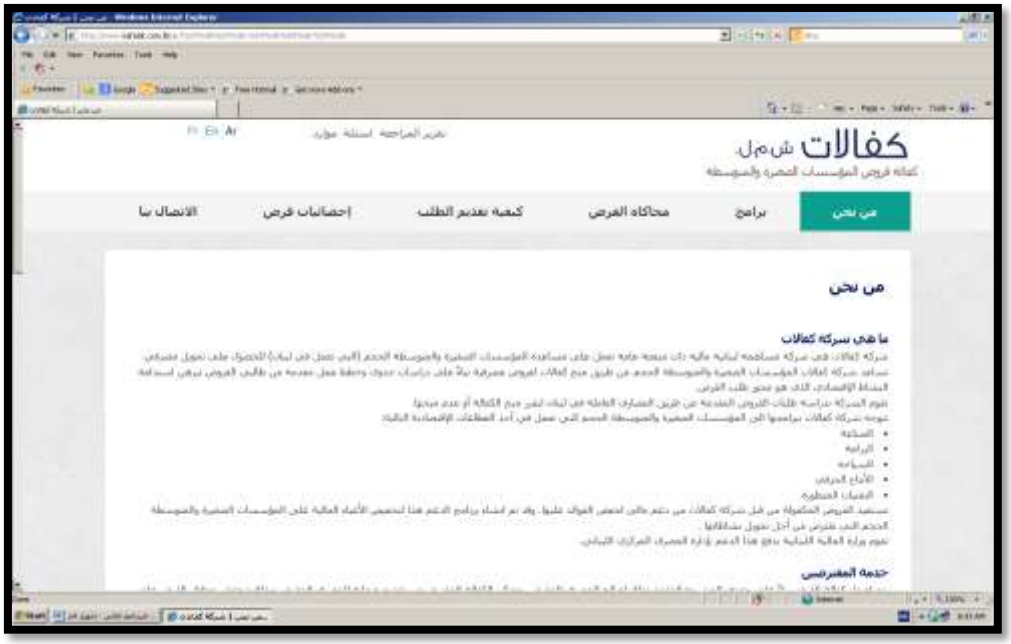

شركة ضمان مخاطر الائتمان – جمهورية مصر العربية

/http://www.cgcegypt.com

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

/http://www.iaigc.net

اليوم الرابع

نشاط تدريبي : مسابقة بين المتدربين

يطلب من المشاركين عرض تجارب بعض الدول العربية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاحتياجات التمويلية ومصادر التمويل بحيث يكون هناك جائزة لأفضل عرض.

1. الموضوعات التي يمكن معالجتها
   - مصادر التمويل غير المصرفية في دولة ما
   - تجارب عربية في مجال المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
   - آليات تعزيز دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
   - تجارب في ضمان القروض ومخاطر الائتمان
   - دراسات مقارنة بين شروط المؤسسات في البلدان المختلفة

2. تقدم العروض في اليوم الأخير بحيث يمنح كل عرض 15 دقيقه فقط كحد أقصى.

3. تمنح جائزة رمزية لأفضل عرض ويضاف إلى المادة العلمية للبرنامج وبإسم المشارك.

4. سيتم قبول أول 5 عروض تقدم للمدرب فقط.

5. يقدم العرض على شكل شرائح Power Point Presentation.

6. يفتح النقاش للمتدربين في نهاية كل عرض.

7. يساهم المشاركين في تقييم العروض.

التقييم الذاتي للمشاركين

(توزع على المشاركين)

عزيزتي المتدربة . . .عزيزي المتدرب،،،

في نهاية هذه الوحدة التدريبية، ومن أجل قياس مكاسب وعوائد التدريب، أرجو بيان مستوى ما تم اكتسابه من معارف ومهارات في الموضوعات التالية:

الموضوع	ضعيف	متوسط	جيد	جيد جدا	ممتاز
	1	2	3	4	5
دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة					
معوقات الحصول على التمويل من المؤسسات غير المصرفية					
مقومات المؤسسات غير المصرفية لتقديم التمويل					
شروط التمويل في المؤسسات غير المصرفية					
تجارب عربية حول المؤسسات غير المصرفية					
مفهوم ضمان القروض					
تجارب عربية في مجال ضمان القروض					